التغيرات الصوتية وأثرها في بنية الفعل الأجوف عند تصريفه

Phonological Changes and Their Impact on the Structure of the Hollow Verb When Conjugated

د. آدم بنية حسن: مساعد جامعي بجامعة أنجمينا، قسم اللغة العربية وآدابها، تشاد.

Dr. Adoum Bineye Hassane: University Assistant at Ndjamena University, Department of Arabic Language and Literature, Chad.

Email: adoum.bineye@gmail.com.

DOI :https://doi.org/10.56989/benkj.v4i8.1143

الملخص:

يسعى هذا البحث لتناول التحولات الصوتية وأثرها في بنية الفعل الأجوف عند تصريفه، حيث تحدثت عن مفهوم التغيرات الصوتية عند القدماء؛ فقد عزوها إلى قانون السهولة والتيسير الذي يعد المحور الأساسي في الدرس الصوتي الحديث. ثم مفهوم التغيرات الصوتية عند المحدثين وقد عدوها ضمن التطور اللّغوي، وقسموها إلى قسمين: تغيرات صوتية تاريخية، وتغيرات صوتية تركيبية. ثم تناول أثر التغيرات الصوتية في بنية الفعل الأجوف؛ حيث تغيرت بنيته في الماضي، والمضارع، والأمر. واقتضت طبيعة البحث أن يستخدم فيه الباحث المنهج الوصفي التحليلي؛ وذلك بهدف وصف ظاهرة التغيرات الصوتية وتحليلها ومعرفة مدى تأثيرها في بنية الفعل الأجوف، والاستفادة من معطيات الدرس الصوتي الحديث في إنجاز هذا العمل. وكان هدف الدراسة الأول هو كشف أثر التغيرات الصوتية ورصدها في أبنية الفعل المعتل الأجوف. وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهما: إن كثيرا من التغييرات الصوتية سببها الصيغ الصرفية، وذلك بغرض التجانس الصوتي بين أصوات الكلمة الواحدة؛ ويحدث هذا التغير الصوتي في صيغة الماضي والمضارع والأمر من أبنية الفعل المعتل الأجوف.

الكلمات المفتاحية: التغيرات الصوتية – بنية الفعل – الفعل الأجوف – تصريف الفعل.

Abstract:

This research seeks to address phonetic transformations and their impact on the structure of the hollow verb when conjugated. The concept of phonetic changes the ancients is attributed to the principles of ease and facilitation, which is the main focus in the modern phonetic lesson. In modern linguistic theory, phonetic changes are considered part of linguistic development and are divided into two categories: historical phonetic changes and structural phonetic changes. The research then examines the impact of phonetic changes on the structure of the hollow verb, nothing how its structure changes in the past tense, present tense, and imperative forms. The nature of the research required that the use of a descriptive analytical approach to describe the phenomenon of phonetic changes, analyze them, and determine their impact on the structure of the hollow verb, in the aim of modern phonetic lesson to complete this work. The first objective of the study was to identify and observe the

effect of phonetic changes on the structures of the hollow verb. The study revealed the following results: Many phonetic changes are caused by morphological forms, aimed at achieving phonetic homogeneity between the sounds within the same word, these phonetic changes occur in the past tense, present tense and imperative forms of hollow defective verb structures.

Keywords: phonetic changes – verb structure – hollow verb – verb conjugation.

المقدمة:

الفعل في المنظور الصرفي نوعان: صحيح ومعتل. الفعل المعتل هو ما كان أحد أصوله حرف علة، أي صوت مد أو لين، وقد يكون حرف العلة فاء الفعل أو عينه أو لامه. ويكون لبنية الفعل أحوال مختلفة عند تصريفه، فتتغير بعض الأصوات المكونة لهذا البناء مماثلة أو مخالفة حسب طبيعة هذه الأصوات، ووفق ما تقتضيه طبيعة النظام المقطعي لبنية الكلمة العربية. وبذلك تكون أصوات العلة هي محور هذه التغيرات لأنها تشكل منطلق هذه التغيرات وصورتها النهائية.

إن بنية الفعل المعتل بأقسامه المعروفة – المثال والأجوف والناقص – تتغير عند تصريفها من الماضي إلى المضارع ثم الأمر، وتحكم هذه التغيرات قوانين قياسية بيّنها العلماء، وسيكون التركيز في هذا البحث على تتبع أثر أصوات العلة في تغيرات أبنية الفعل المعتل الأجوف.

وتكمن **أهمية البحث** في أنه يسلط الضوء على مسألة التغيرات الصوتية، وهي تحتل أهمية كبرى في الدرس الصوتي. كما تتمثل **أهداف هذه الدراسة** في كشف أثر التغيرات الصوتية ورصدها في أبنية الفعل المعتل الأجوف. وتفسير تغيرات أبنية الفعل الأجوف في ضوء علم الأصوات الحديث، اعتمادًا على قوانين البناء المقطعي للكلمات في اللغة العربية مع الاستعانة برموز الألف بائية الدولية.

واعتمدت الدراسة **المنهج الوصفي التحليلي**، فلا تكتفي بوصف الظاهرة اللغوية المتمثلة في تغيرات بناء الفعل المعتل الأجوف، بل تسعى لتحليلها وتفسيرها استنادًا إلى نتائج الدراسات العلمية في مجالي علم الأصوات وعلم الصرف.

جاءت الدراسة متضمنة ملخص البحث، وثلاثة مباحث وخاتمة، فالمبحث الأول جاء بعنوان: مفهوم التغيرات الصوتية؛ وتحدث عن مفهوم التغيرات الصوتية عند القدماء والمحدثين. أما المبحث الثاني فهو بعنوان: بنية الفعل الأجوف في صيغة الماضي؛ وتحدث فيه عن تعريف الفعل الأجوف، وما طرأ عليه من تغيرات صوتية في صيغة الماضي. أما المبحث الثالث فتم تخصيصه لبنية الفعل الأجوف في صيغة المضارع والأمر؛ تحدثنا فيه أولا عن صيغة المضارع، مع بيان أوزانه وما جرى عليه من تغيرات صوتية. ثم تحدثنا عن صيغة الأمر وما أصابها من تغيرات صوتية. أما الخاتمة فضمناها النتائج التي توصلنا إليها.

المبحث الأول: مفهوم التغيرات الصوتية

أولا: التغيرات الصوتية عند القدماء

تناول القدماء التغيرات الصوتية تحت مسمى التغير بالزيادة، والحذف، والإبدال، والإعلال، والإدغام، والإمالة.

ورغم إسهاب الدراسات القديمة في الحديث عن هذه التغيرات؛ إلا أنها لم تضعها تحت مصطلح جامع شامل، كما لم تفرد لها كتبا وبحوثا مستقلة باستثناء ابن جني، وإنما تناولها ضمن كتب اللغة والنحو في أسلوب لا يخلو من الاستطراد.

وقد عزا القدماء التغيرات الصوتية إلى قانون السهولة والتيسير. فهذا الخليل ابن أحمد الفراهيدي يرى أن هناك صعوبة في نطق كلمة تبدأ بساكن، ولابد من زيادة ألف الوصل للتمكن من نطق الساكن بعدها: "والألف التي في اسْحَنْكَكَ واقْشَعَرَّ واسْحَنْفَرَ واسْبَكَرَّ ليست من أصل البناء وإنما أدخلت هذه الألفات في الأفعال وأمثالها من الكلام، لتكون الألف عمادًا وسُلَّمًا للسان إلى حرف البناء، لأن اللّسان لا ينطلق بالساكن من الحروف فيحتاج إلى ألف الوصل" [1].

فالذي جعل اللغة تميل إلى هذه السهولة في النطق هو القانون الصوتي، وهو الذي فرض زيادة همزة الوصل للتمكن من نطق الساكن بعدها.

ونجد سيبويه قد تناول ألف الوصل، واعتبرها زائدة، وقال إنها قد قدِّمت بسبب إسكان أول حرف من الكلمة: "فلم تصل إلى أن تبدأ بساكن، فقدمت الزيادة متحركة لتصل إلى التكلم. والزيادة هنا الألف الموصولة. وأكثر ما تكون في الأفعال. فتكون في الأمر من باب فَعَلَ يَفْعَلُ ما لم يتحرك ما بعدها. وذلك قولك: اضْرِبْ، اقتلْ، اسمعْ، اذهبْ، لأنهم جعلوا هذا في موضع يسكن أوله

[1] الفراهيدي، الخليل بن أحمد (1988): العين، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، ط1، بيروت: منشورات مؤسسة الأعلمي، الجزء الأول، ص11.

فيما بنَوا من الكلام. وتكون في انفعلْتُ وافْعَلَلْتُ وافتعلْتُ... وتكون في استفعلتُ، وافعنللتُ، وافعاللتُ، وافعوَّلْتُ، وافعَوْعَلْتُ"[1].

كما ذكر سيبويه الزيادة في أكثر من موضع، وبيّن أن الغرض منها الخفة والسهولة: "ونظير ذلك قولهم: مِنَ الله، ومِنَ الرسول، ومِنَ المؤمنين؛ لمَّا كثرتْ في كلامهم ولم تكن فعلا وكان الفتحُ أخفَّ عليهم فتحوا، وشبهوها بـ أيْنَ وكيفَ" [2].

وزيدت الفتحة إلى حرف الجر "من" بسبب التقاء الساكنين "النون الساكنة مع اللام في منَ الله، والتقاء النون الساكنة مع الراء في منَ الرسول".

ونجد ابن السرّاج يعتبر "الزيادة، والإبدال، والحذف، والتغير بحركة وسكون، والإدغام" من التصريف[3]. وهذه إشارة مهمة جدا؛ تدل على علاقة التصريف بالتغيرات الصوتية، لأن التصريف تحول من صيغة إلى أخرى وكثرة التحولات تؤدي إلى تغيرات صوتية. ونجد ابن جني قد تناول العلاقات المتبادلة بين الحركات، ورأى أن العوامل الصوتية تؤدي إلى التبادل بين حرفين في الموضع، ومن ذلك ما ورد في باب "قلب لفظ إلى لفظ بالصنعة والتلطف"[4]، "ومحل الحركات من الحروف أ مَعَها أم قبلها أم بعدها"[5]، وباب "في هجوم الحركات على الحركات"[6].

ونجد الزمخشري لم يبتعد عن سابقيه في هذا السياق، فقد تناول ـ أثناء حديثه عن أصناف الحرف ـ الزيادة التي تلحق الآخر في الاستفهام[7]. ولعل هذا يدعم الرأي الذي يعتبر الزيادة والحذف من التغيرات الصوتية.

ونجد ابن عصفور قد ميّز بين كسرة البناء وكسرة الإعراب، ورأى أن كسرة البناء أقوى من كسرة الإعراب[1]. وربما يقصد بذلك أن كسرة البناء ثابتة وكسرة الإعراب تتغير بتغير العوامل، ويمكن إضافة ذلك إلى أثر العوامل النحوية في التغيرات الصوتية.

---

[1] سيبويه: الكتاب 4/144-145.

[2] المرجع نفسه، 4/153-154.

[3] ابن السرّاج، أبوبكر محمد (1965): الموجز في النحو، تحقيق محمد الشويمي وآخرين، ط1، بيروت: مطابع بدران وشركاه، ص143.

[4] ابن جني، أبو الفتح عثمان (1999): الخصائص، تحقيق محمد علي النجار: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، 2/88.

[5] المرجع نفسه، 2/321 ـ327.

[6] المرجع نفسه، 3/136 ـ 142.

[7] الزمخشري، أبو القاسم محمد بن عمر: المفصل في علوم اللغة العربية، دار الجيل والتوزيع والطباعة، بيروت، ت، ص134.

ومجمل القول في هذا الموضوع إن التغيرات الصوتية عند القدماء تعني (التغير بالزيادة، والتغير بالإبدال، والتغير بالإعلال "الإعلال بالحذف، الإعلال بالقلب، الإعلال بالنقل، الإعلال بالتسكين"، التغير بالإدغام، التغير بالإمالة) والغرض منها الخفة والتسهيل.

ثانيا: التغيرات الصوتية عند المحدثين

لم يختلف مفهوم التغيرات الصوتية عند المحدثين عمّا هو عليه عند القدماء، إلّا أن المحدثين قسموها قسمين: تغيرات صوتية تاريخية، وتغيرات صوتية تركيبية، واعتبروا بعض حالاتها من التطور اللغوي.

ولا يمكن دراسة التغيرات الصوتية دراسة موضوعية دون الإشارة إلى دور المستشرقين الذين كانت لهم الأسبقية في هذا المجال؛ حيث تناولوا التغيرات من خلال الدراسات المقارنة بين اللغات السامية، وقسموا اللغات الإنسانية إلى مجموعات تضم كل مجموعة عددا من اللغات التي تجمع بينها قواسم مشتركة في كثير من الجوانب مثل التشابه في المفردات والنحو والصرف، وفي طرق التعبير وأساليب الكلام، وسلك العلماء في تقسيمهم للغات عددا من الطرق ومن أهمها طريقة "القرابة اللغوية التاريخية"[2]، واستندوا في ذلك إلى وقائع وإثباتات من اللغات التي تضمها المجموعة، وكل مجموعة قد تعيش حياتها بطريقة مغايرة للمجموعات الأخرى، وحسب الظروف والبيئة الجغرافية؛ مما يؤدي إلى ظهور ألفاظ جديدة تفرضها البيئة الجديدة.[3]

كما تناول المستشرق كارل بروكلمان التغيرات التي طرأت على صوائت اللغات السامية (الفتحة والضمة والكسرة والإمالة الطويلة"e")، وقسمها إلى صوائت طويلة (o:، i:، a: e:) وصوائت قصيرة (o، i، a، e)[4]، ورأى أن الصوت (e:) تشكل من إدغام الحركتين (a ـ i) وهذا

---

[1] ابن عصفور: المقرب، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، ط1، بغداد، مطبعة العاني، 1971م، ص321.

[2] ينظر: بروكلمان، كارل: فقه اللغات السامية، ترجمة: رمضان عبد التواب، مطبوعات جامعة الرياض، د.ت، ص53-54؛ ظاظا، حسن: الساميون ولغاتهم، دار المعارف، مصر 1971، ص21؛ هبو، أحمد أرحيم: المدخل إلى اللغة السريانية وآدابها، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، 1987م، ص84. وفارس، فائز: واللغة العبرية، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1987م، ص34-35؛ البعلبكي، رمزي: الكتابة العربية والسامية، ط1، بيروت: دار العلم للملايين، 1981م، ص337-338.

[3] بوبو، مسعود: دراسات في فقه اللغة، كلية الآداب، دمشق، مطبعة أبي حيان، 1984م، ص69- 70.

[4] بروكلمان، كارل: فقه اللغات السامية، ص53-54.

الصوت (e:) تحول في العربية إلى (a:) وإن كان قد بقي كما هو في بعض اللهجات[1]. وهذا ما أشار إليه سابقا عدد من العلماء، مثل الزبيدي أثناء تناوله الإمالة في كتابه لحن العوام نحو:

قَيْح qayh وقِيح qe:ḥ[2]. والغَيْرة والغِيْرَة. والحريري في درّة الغواص، نحو: سَوْسَن sαwsαn وسُوْسَن so:sαn[3]. وابن السكيت في كتابه إصلاح المنطق، نحو: قل الكَوْسَج kαwsαj ولا تقل الكُوْسَج o k:sαj، وهو الجَوْرب jαwrαb ولا تقل الجُوْرب jo:rαb[4].

وهذا يعني أن الحركات في اللغة السامية الأم تحتوي على الصوت (a) والصوت (e)، وكذلك اللغات السامية المتفرعة عنها تحتوي أصواتها على الصوت (a:) والصوت (e:)، ولكن الصوت (a:) والصوت المحول عن الصوت (e:) انتقلا إلى اللغات السامية دون تغير، وهذا يعني أن الصوت (a:) في اللغة العربية له مصدران: الصوت (a:) الذي انتقل كما هو، والصوت (e:) الذي تحول إلى (a:).

كما تناول برجشتراسر التغيرات الصوتية من الناحية التاريخية؛ حيث صرح بذلك في مقدمة كتابه[5]. ثم عاد فتناول التغيرات التركيبية وسماها "القوانين الصوتية" وهي عنده "المماثلة الصوتية والإدغام والمخالفة"، ورأى أن التشابه يكون كليا إذا تطابق الحرفان تماما، ويكون جزئيا إذا لم يتشابه الحرفان ولم يتطابقا؛ وقسم التشابه قسمين:[6]

1. كلي مقبل، نحو (ادّعى، اطّردَ، اذّكرَ) أو مدبر نحو (عبَدْتُ، ربطْتُ، أخذْتُم) بإسقاط الدال والتاء، أو متبادل نحو(اذّكرَ).
2. جزئي مقبل، نحو (اضْطَجَعَ، ازْدَجَرَ) أو مدبر نحو (جَنْب) أي جمب، أو متبادل نحو (اذّكَرَ).

ونجد التقسيم ذاته عند إبراهيم أنيس بطريقة أخرى، ورأى أن تأثيرات الأصوات ببعضها نوعان: رجعي وفيه يتأثر الصوت الأول بالثاني، وتقدُّمي وفيه يتأثر الصوت الثاني بالأول[7].

ونجد رمضان عبد التواب قد قسم التغيرات الصوتية قسمين:

---

[1] المرجع نفسه والصفحة نفسها.

[2] الزبيدي (1964): لحن العوام، تحقيق رمضان عبد التواب، مكتبة العروبة، القاهرة، ص144.

[3] الحريري (1299هـ): درة الغواص في أوهام الخواص، مطبعة الجوائب، إستانبول، ص78.

[4] ابن السكيت (1956): إصلاح المنطق، تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون، القاهرة، ص162.

[5] برجشتراسر (1982): التطور النحوي للغة العربية، أخرجه وصححه وعلق عليه رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض، ص7.

[6] المرجع نفسه، ص28-33.

[7] أنيس، إبراهيم: الأصوات اللغوية، القاهرة، مكتبة نهضة مصر، ط، ص182.

- الأول: تغيرات صوتية تاريخية: وعرفها بأنها: "التغيرات التي تحدث من التحول في النظام الصوتي للغة بحيث يصير الصوت اللغوي في جميع سياقاته صوتا لغويا آخر" [1]، وأورد مجموعة من الأمثلة على التطور اللغوي في الكلمة من اللغات السامية؛ غير أنه لم يتناول التغيرات في الجملة ودور العوامل النحوية في التغيرات الصوتية، كما تناول التغيرات التركيبية تحت عنوان التطور اللغوي، وردها إلى القوانين الصوتية كالمماثلة والمخالفة، وتأثيرات الأصوات المقبلة والمدبرة والكلية والجزئية بصورة مطابقة لما أتى به "برجشتراسر".

ونجد "علي عبد الواحد وافي" تناول التغيرات الصوتية تحت عنوان التطور الصوتي، ورأى أن تطور الأصوات يرجع إلى ثلاثة أمور:[2]

- الأول: التفاعل بين أصوات الكلمة يحدث إذا تجاور صوتان مختلفان في المخرج أو تقاربا، انجذب أحيانا كل منهما نحو الآخر.
- الثاني: موقع الصوت من الكلمة إذا وقع في آخرها أو في وسطها أو في أولها يعرضه لكثير من أنواع التطور.
- الثالث: تناوب الأصوات وحلول بعضها محل بعض.

كما تناول "صلاح الدين حسنين" التطور التاريخي لأصوات العربية وتحدث عن مجالات هذا التطور ضمن الكلمات ورأى أن الأصوات لا يمكن أن تدرس بمعزل عن الكلمة، غير أنه لم يميز بين التطور التاريخي والتركيبي للأصوات ولم يضع حدودا فاصلة بينهما[3].

ونجد بسام بركة قد أفرد فصلا بعنوان (علم الأصوات التركيبي: سلسلة الكلام)، غير أنه لم يتناول التغيرات ضمن الجملة وأثر العوامل الصوتية في تلك التغيرات، كما لم يتناول التغيرات التركيبية في اللغة العربية، والأمثلة التي اعتمدها ليست من العربية كما أشار إلى أنه استقاها من كتاب دراسة الصوت اللغوي لأحمد مختار عمر الذي رأى أن الأصوات يمكن دراستها من خلال تركيبها في المقطع[4].

وخلاصة القول إن المحدثين لم يذهبوا بعيدا عما جاء به القدماء، ولكنهم تميّزوا بالآتي:

---

[1] عبد التواب، رمضان (1983): التطور اللغوي مظاهره وقوانينه وعلله، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض، ط1، ص17.

[2] وافي، علي عبد الواحد: اللغة والمجتمع، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة الثانية، ص69. 83.

[3] حسنين، صلاح الدين (1998): المدخل إلى دراسة علم الأصوات، دار الاتحاد العربي للطباعة، ص69.

[4] بركة، بسام: علم الأصوات العام أصوات اللّغة العربية، بيروت: مركز الإنماء القومي، ص 94.

1- قسّموا التغيرات الصوتية إلى قسمين: **تغيرات تاريخية:** وهذا النوع يحدث في اللغات الأم، والتحول الذي يصيب أصواتها من خلال الحقب الزمنية التي تمر فيها؛ حيث يتحول صوت إلى صوت آخر في كل سياقاته واستخداماته، ومن ذلك تحول صوت السين في اللغة السامية الأم إلى شين في الآرامية، ومن ذلك صوت الجيم المصرية الذي كان موجودا في اللغة السامية ولم يعد له وجود في كل سياقاته في اللغة العربية الفصيحة" ومن أمثلته: التغيرات التاريخية في اللغات السامية الشمالية (العبرية والآرامية والأكادية)" [1].

ويمكن أن يضاف إلى التغيرات التاريخية ما يتفرع من صوت القاف، ومن ذلك نطقه همزة في مصر، وجيما في الخليج، وغينا في السودان وكافا في فلسطين وتشاد في بعض الكلمات.

وتغيرات تركيبية: وهي التي تحدث في التراكيب اللغوية، حيث تتغير بعض الأصوات بإبدالها أو حذفها أو إدغامها أو قلبها أو إعلالها وغير ذلك، ولذلك نجدها في تركيب مّا قد تقلب إلى صوت مخالف، وتارة تعود إلى أصلها، وتارة تحذف ثم تعود إلى الظهور، ومن ذلك الألف في "بكى" تعود إلى أصلها في "يبكي"، والواو المحذوفة في "يصل" تعود للظهور في "وصل"، والألف في "قال" تعود إلى أصلها في "يقول".

2- اعتبارهم التغيرات الصوتية تطورا لغويا: وذلك لأن التغيرات الصوتية لا تسير وفق إرادة الأفراد والمجتمعات، وإنما تسير وفقا لنواميس؛ لا تقل في ثباتها وعدم قابليتها للتخلف عن النواحي الخاضعة لها ظواهر الطبيعة، وعلى هذا فخواص التطور الصوتي[2].

أ- يسير ببطء وتدرج.

ب - يحدث من تلقاء نفسه.

ج - إنه جبري، لأنه يخضع في سيره لقوانين صارمة، لا اختيار للإنسان فيها.

د - إنه في غالب أحواله مقيد بالزمان والمكان.

هـ - إذا لحق صوتًا في بيئة ما ظهر غالبا في جميع الكلمات المشتملة على هذا الصوت.

[1] عبد التواب، رمضان: التطور اللغوي مظاهره وقوانينه وعلله، ص17، 18.

[2] وافي، علي عبد الواحد: علم اللغة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، الفجالة القاهرة، الطبعة السابعة، (د.ت)، ص285-787.

المبحث الثاني: بنية الفعل الأجوف في صيغة الماضي

الفعل الأجوف هو ما كانت عينه حرف علة (واوا أو ياء). والأجوف الواوي أكثر استعمالا في اللغة من الأجوف اليائي، ويرى الطيب البكوش أن ذلك قد يرجع إلى طبيعة الواو الشفوية[1]. ويرى القدماء أن الماضي المجرد هو الأصل في الأفعال، ولا تكون حروف أصوله إلا من الصوامت. فيجيء مجرد الفعل معتل العين على ثلاثة أبواب: (فعَل وفعُل وفعِل) بضم العين وفتحها وكسرها من ذوات الواو. وعلى (فعَل وفعِل) بفتح العين وكسرها من ذوات الياء[2].

قبل أن يتصرف الفعل قد تجري على بنيته تغيرات صوتية في صيغة الماضي، وهذه التغيرات مرتبطة بأصوات العلة (المد واللين) التي يتضمنها بناء هذا الفعل. فالأفعال المعتلة بالواو أو الياء من باب فعَل تتغير بنيتها نحو: (قام qααma) أصله (قَوَمَ qαwαma)، و(باع baaça) أصله (بَيَعَ baγaça).

ويرى القدماء أن صيغ الأفعال المعتلة في المجرد الثلاثي هي صيغة متطورة عن أصول أو أشكال أخرى افتراضية أي (قال) أصلها (قوَلَ)، ولا يرى القدماء أن هذه الصيغ كانت معتمدة في الاستعمال اللغوي في مرحلة من المراحل. وهو ما يشير إليه ابن جني صراحة في قوله: "وإنما معنى قولنا (أنه كان أصله كذا) أنه لو جاء مجيء الصحيح ولم يعل لوجب أن يكون مجيئه على ما ذكرنا. فأما أن يكون استعمل وقتا من الزمن كذلك، ثم انصرف عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ فخطأ لا يعتقده أحد من أهل النظر"[3]. ولكن الدراسات اللغوية المقارنة أكدت أن هذا المستوى البنائي كان مستعملا في اللغة السامية، وهذا يعني أن هذا البناء نحو (قَوَلَ) كان مستعملا. ويصف القدماء هذا التغير في بنية الفعل بأنه إعلال بالقلب، حيث يقلب حرف العلة (الواو أو الياء) ألفا ويفسرون هذا التغير بتحرك الواو والياء بعد حركة الفتحة. ويرون هذا سببًا كافيًا لتغير بنية الفعل واختفاء صوتي شبه الحركة (الواو والياء). يشير سيبويه إلى الواو والياء إذا تحركتا بأيٍّ من الحركات وسبقتا بفتحة قلبتا ألفا[4].

ويقول ابن جني: "متى تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفا، إلا أن يضطر أمر إلى ترك قلبهما"[5]. ومن القدماء من يقدم تفسيرًا آخر هو أقرب إلى المنهجية العلمية، إذ يجعل الجانب

---

[1] ينظر: البكوش، الطيب: التصريف العربي من خلال علم الأصوات، ص144.

[2] ينظر: ابن عصفور: الممتع في التصريف، 438/2.

[3] ابن جني: الخصائص1/ 256.

[4] الحجي، عبد الحق أحمد محمد: الإعلال في كتاب سيبويه، سلسلة الدراسات الإسلامية، ص223.

[5] ابن جني (2007): سر صناعة الإعراب، تحقيق محمد حسن إسماعيل، ط2، بيروت: دار الكتب العلمية، ج2، ص308.

الصوتي سببًا في تغير بنية الفعل، يقول ابن عصفور: "وأما فَعَلَ فقلبت الواو فيها ألفا لاستثقال حرف العلة، مع استثقال اجتماع المثلين، أعني فتحة العين. فقالوا في قوَّم وبيَّع: قام وباع. فقلبوا الواو والياء ألفا؛ لخفة الألف وليكون العين حرفا من جنس حركة الفاء"[1].

وذكر الاستراباذي أن هذه علة ضعيفة – أي تحركهما وانفتاح ما قبلهما – لا تجري دائما، وإنما قلبتا ألفا طلبا للأكثر خفة، فيقول: "اعلم أن علة قلب الواو والياء المتحركتين المفتوح ما قبلهما ألفًا ليست في غاية المتانة؛ لأنهما قلبتا ألفا للاستثقال. والواو والياء إذا انفتح ما قبلهما خفَّ ثقلهما، وإن كانتا أيضا متحركتين، والفتحة لا تقتضي مجيء الألف بعدها اقتضاء الضمة للواو والكسرة للياء"[2].

ونلمح وجود تناقض في تعامل القدماء مع صيغ هذه الأفعال المعتلة، حيث افترضوا لها أصلًا عللوا من خلاله الصيغة المستعملة، ثم ذهبوا إلى أن هذا الأصل لم يكن مستعملاً إنما هو من سبيل الافتراض العقلي. ويعترض "عبده داوود" على تحليل القدماء هذا لأنه يصطدم بعدد من المشكلات "أولها: أن ليس هناك تفسير مقبول لسقوط الفتحتين. وثانيها: أن الواو والياء ليستا من جنس الألف لكي تنقلبا ألفا. وثالثهما: أن الواو في مثل (وَصَلَ) أو (قَوَلَ) لا تختلف عن الضمة وهي علة قصيرة، إلا في مقدار المسافة بين اللسان وأقصى الحنك عند النطق بهما"[3]. وذهب إلى مثل هذا الاعتراض "عبد القادر عبد الجليل"، إذ يعلق على تفسيرات القدماء ويصفها بأنها تفتقر إلى تفسير سبب الانقلاب الذي حذف الواو وحولها إلى ألف، مع العلم أن هذه الأصوات الثلاثة يختلف الواحد عن الآخر في طريقة إنتاجه، وصفاته الصوتية. وأنه ليس مع الافتراض المزعوم، وإنما مع التركيب المقطعي للفعل (عاد) الذي يحتوي في أصل تكوينه على صوتين: الأول طويل والثاني صائت قصير[4]. ويرى عبد الصبور شاهين أن هذه القاعدة لا تعبر عن حقيقة التصرف الصوتي في عناصر الكلمة، لأنها تفترض أن للواو وجوداً منفصلا عن الحركة بعدها وقبلها، وهو خطأ من الناحية الصوتية، لأنها ليست سوى انزلاق بين هذه الحركات، متمثل في نصف حركة[5].

ومن المحدثين من يرى أن مرحلة التصحيح التي مرت بها الأفعال الجوفاء لم تكن مرحلة خيالية متصورة انطلاقا من التفكير الصرفي العربي، بل إن لها ما يدعمها من العربية نفسها في

[1] ابن عصفور: الممتع في التصريف، 438/2.

[2] الاستراباذي، نجم الدين محمد بن الحسن الرضي (1982): شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محي الدين، مطبعة حجازي، مصر، 95/3.

[3] داوود، عبده: دراسات في علم الأصوات العربية، ص23.

[4] عبد الجليل، عبد القادر (1998): علم الصرف الصوتي، دار أزمنة، الأردن، ص424.

[5] شاهين، عبد الصبور (1980): المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، الرسالة، بيروت، ص83.

عدد من الأفعال الجوفاء، التي منها: سَوِدَ وعَوِجَ وهَوِجَ وعَوِرَ وحَوِلَ وغيرها، مما يمكن معه القول إن الكسرة دفعت إلى المحافظة على بنية الفعل عند مرحلة الصحة[1].

أما المحدثون فيصفون هذا التغير وصفا مغايرًا لما رآه القدماء، حيث يرون أن (الواو والياء) صوتي اللين قد حذفا، ولم يقلبا ألفا كما ذكر القدماء. ويفسرون هذا التغير الصوتي في بنية الفعل الثلاثي تفسيرا مختلفا أيضاً وهو أن صوتي اللين (الواو والياء) يسقطان في الفعل الماضي الأجوف إذا جاء على وزن فعَل، وذلك لوجودها بين حركتين متماثلتين، وتدغم الحركتان فتصبحان حركة طويلة هي الفتحة الطويلة، نحو: (قَوَلَ يصبح قال). ويقول الطيب البكوش: "تسقط الواو في الماضي إذا كان على وزن فعَل وذلك لوجودها بين حركتين قصيرتين متماثلتين وتدغم الحركتان فتصبحان حركة طويلة" [2].

ويرى سمير استيتية أن: "حذف الصوت الانزلاقي المحصور بين حركتين يعمل على إزالة التوتر الذي يمثله هذا الصوت"[3]. ويقصد بالصوت الانزلاقي حرفي اللين الواو والياء، وأن حذفه يسهل النطق إذ يسمح بالتقاء حركتين متماثلتين، فيتشكل منهما صوت المد. ويقول المستشرق الفرنسي هنري، فليتش: "إذا ما لاحظنا طبيعة الأصوات الصامتة وجب أن نلاحظ ضعف الواو والياء حين تكون إحداهما بين صوتين، إذ إنهما ينحوان نحو الاختفاء... وهي قاعدة ذات تأثير في إدراك التغيرات الصرفية في الأفعال التي يكون ثاني أصولها أو ثالثها واوا أو ياء[4].

ويحلل بعض المحدثين تطور الفعل الأجوف نحو (قَوَلَ وبيَعَ)، بالتخلص من المزدوج الحركي الصاعد (ya – wa)، ولكن ليس بالتخلي عن شبه الحركة، بل عن الحركة نفسها ويسميها مرحلة التسكين، أو مرحلة سقوط الحركة بعد الواو والياء للتخفيف، لتصبح (قَوْلَ وبَيْعَ) فيظهر فيها وضع صعب أيضا، وهو تكوّن المزدوج الحركي الهابط (aw – ay). ثم تليها مرحلة تفخيم الألف، لتصل الصيغة إلى الشكل النهائي المتمثل بحلول صوت المد محل شبه الحركة المحذوفة، أي (قال وباع)[5].

---

[1] عبابنة، يحيى (2010): بنية الفعل الثلاثي في العربية والمجموعة السامية الجنوبية، أبو ظبي، دار الكتب الوطنية، ط1، ص73.

[2] البكوش، الطيب: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص141. والمطلبي، علي غالب فاضل: في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية، ص192. وداوود، عبده: دراسات في علم الأصوات العربية، ص33.

[3] أستيتية، سمير شريف (2012): علم الأصوات النحوي، ط1، عمان: دار الأمل، ص598.

[4] فليش، هنري: العربية الفصحى دراسات في البناء اللغوي، تعريب وتحقيق عبد الصبور شاهين، ص55.

[5] عبابنة، يحيى: بنية الفعل الثلاثي في العربية، ص77. وينظر: عبد التواب، رمضان (1982): بحوث ومقالات في اللغة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، ص245.

وبعد عرض آراء القدماء والمحدثين وتفسير تغير بنية هذه الأفعال نلجأ إلى التحليل الصوتي لمقاطع البنية التي تكشف لنا مراحل هذا التغير وطبيعته، على النحو الآتي:

(قَوَلَ) qαwαlα ق ـَ / ص ح / وـَ / ص ح / ل ـَ / ص ح.

تتضمن الصيغة حركة مزدوجة صاعدة وتميل اللغة إلى التخلص منها بحذف شبه الحركة وهي (الواو).

(قالَ) qααlα ق ـَـ / ص ح ح/ ل ـَ / ص ح.

(بَيَعَ) bαyαçα ب ـَ / ص ح / ي ـَ / ص ح / ع ـَ / ص ح.

تتضمن الصيغة حركة مزدوجة صاعدة وتميل اللغة إلى التخلص منها بحذف شبه الحركة وهي (الياء).

(باع) bααçα ب ـَـ / ص ح ح/ ع ـَ / ص ح.

والذي يمكن ترجيحه في مثل هذه الصيغ من تغير في بنية الفعل هو حذف المقطع الثاني من الصيغ المفترضة، (قَوَلَ)، إذ ثبت في الدراسات اللغوية الحديثة أن الكلام الإنساني يخرج بصورة مقاطع متلاحقة تتشكل من قواعد (الصوامت) وقمم (الصوائت)، ولا يخرج دفعة واحدة أو بصورة حروف وحركات مفصولة عن بعضها، وعليه نرى أن عملية الحذف التي حدثت لم تقع لحرف (صامت) أو حركة بل وقعت على المقطع الثاني كاملًا، وتمت إطالة الحركة القصيرة أو مضاعفتها لتصبح حركتي فتحٍ متتاليتين.

وتتغير صيغة الفعل معتل العين (فَعِلَ وفَعُلَ) نحو: خَوِفَ، xαwifα إلى خاف xααfα، وطَوُلَ ṭawulα إلى طالَ ṭaalα، والأجوف اليائي من صيغة فَعِلَ نحو: كَيِدَ kαyidα إلى كاد kααdα.

وقد أشار سيبويه إلى الواو والياء إذا تحركتا بأي نوع من الحركات وسبقتا بفتحة قلبتا ألفا[1]، وكذلك يرى ابن جني في كتابه سر صناعة الإعراب: "فأما إبدال الألف عن الياء والواو وهما أصلان فنحو قولك في ييأس ياءس وفي يوجل ياجل. ونحو قولك: باع وسار وهاب وحار وقام وصاغ وخاف ونام وطال؛ لقولك البيع والسير والهيبة والحيرة وقومة وصوغة وخوف ونوم وطويل... فهذا حكم الواو والياء متى تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفًا"[2]. إلا أننا نجد ابن عصفور يقول: "(فَعُلَ وفَعِلَ) قلبت فيهما الواو والياء استثقالا للضمة في الواو والكسرة في الواو والياء، فقلبت

[1] ينظر: الحجي، عبد الحق أحمد محمد: الإعلال في كتاب سيبويه، ص223.

[2] ابن جني: سر صناعة الإعراب، ص307.

الواو والياء إلى أخف حروف العلة وهو الألف. ولتكون العينات من جنس حركة الفاء وتابعة لها"[1]. وفي هذا القول إشارة صوتية، حيث تتغير صيغتي (خَوِفَ وكَيِدَ) إلى (خاف وكاد) استثقالا للكسرة في الواو والياء وطلبًا للخفة والمجانسة بين العين وحركة الفاء.

ونجد زيد القرالة يقدم تفسيرًا آخر لتغير بنية الفعل من الناحية الصوتية، يفسر فيه حذف الياء – شبه الحركة – لضعفها ووقوعها بين فتحتين قصيرتين، فيقول: "ومثله هَيِبَ التي تتحول إلى هيَبَ فتقع الياء بين فتحتين فتسقط ويتشكل فتحة طويلة ليتحول البناء إلى هاب"[2].

ويتبين لنا مراحل هذا التغير وطبيعته، بالتحليل الصوتي لمقاطع هذه البنية على النحو الآتي:

(خَوِفَ) xαwifα خ ـَ / ص ح / و ـِ / ص ح / ف ـَ / ص ح.

تتضمن الصيغة حركة مزدوجة صاعدة تميل فيها إلى التخلص من شبه الحركة، وتحت تأثير قانون المماثلة، تتحول حركة العين من كسرة إلى فتحة فيتحول البناء إلى صيغة (فعَل):

(خَوَفَ) xαwαfα خ ـَ / ص ح / و ـَ / ص ح / ف ـَ / ص ح.

وهنا يسهل التخلص من الحركة المزدوجة بحذف شبه الحركة (الواو) لوقوعها بين حركتين متماثلتين لتصبح الصيغة: (خافَ) xααlα خ ـَـَ / ص ح ح/ ف ـَ / ص ح.

(كَيِدَ) kαyidα ك ـَ / ص ح / ي ـِ / ص ح / د ـَ / ص ح. تتضمن الصيغة حركة مزدوجة صاعدة تميل فيها إلى التخلص من شبه الحركة وتحت تأثير قانون المماثلة تتحول حركة العين من كسرة إلى فتحة فيتحول البناء إلى صيغة (فعَلَ):

(كَيَدَ) kαyαdα ك ـَ / ص ح / ي ـَ / ص ح / د ـَ / ص ح.

بهذا يسهل التخلص من المزدوج الحركي بحذف شبه الحركة الواو لوقوعها بين حركتين متماثلتين لتصبح الصيغة: كَادَ) kααdα ك ـَـَ / ص ح ح/ د ـَ / ص ح.

وثمة أفعال سلمت بنيتها في صيغة الماضي ولم تتعرض للتغير، نحو: (عَوِرَ وصَيِدَ). يقول المازني: "وأما قولهم عور يَعْوَرُ وحَوِلَ يَحْوَلُ وصَيِدَ يصْيَدُ جاءوا بهن على الأصل لأنهن في معنى ما لا بد له من أن يخرج على الأصل لسكون ما قبله. نحو ابيضَضْت واسْوَدَدْت واحوَلَلْت فلما كنّ في معنى ما لابد من أن يخرج على الأصل لسكون ما قبله تحركن، ولو كنّ على غير هذا المعنى

[1] ابن عصفور: الممتع في التصريف، 483/2.

[2] القرالة، زيد خليل (2004): الحركات في اللغة العربية، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، ص126.

لاعتللن"[1]. فيعلل المازني عدم تغير شبه الحركة الواو والياء بأن معنى عورَ اعْوَرَّ الذي لا يحتمل الإعلال لسكون ما قبل الواو، فجُعلت صحة العين فَعِلَ دليلا وأمارة على الأصل في المعنى افعَلَّ. ومثله جاء في شرح الشافية[2].

يقول الطيب البكوش: "إن وجود عشرين فعلا من الأجوف الواوي على وزن فعِلَ مثل حَوِرَ يدل على ثبوت الواو فيها تمييزي ولا يمكن أن نخلطها بخاف أو نال، إذ كان من الممكن أن يقال خَوِفَ ونَوِلَ ولو كانت على وزن فَعِلَ... فعشرون لا يكون شذوذا على ثلاثين وإنما يكون مظهرا آخر له مميزاته صرفيّا ومعنويّا"[3].

بينما يرى يحيى عبابنة أن لحركة الكسرة أثرًا في الحفاظ على شبه الحركة وعدم حذفها، فيقول: "فالأفعال الجوفاء اليائية، وهي التي تكون عينها ياء في الأصل فقط، وأحيانا في الأصل والاستعمال، وذلك في أفعال قليلة، وهي التي حافظت على مرحلة الصحة كالفعل هَيِفَ، وقد كان للكسرة أثر في هذه المحافظة، في حين تطور أغلب الأنماط اليائية الجوفاء إلى مرحلة التفخيم أو الفتح الخالص، مرورا بمرحلتي تسكين العين ومرحلة الإمالة، مثل باع من الأصل بَيَعَ"[4].

المبحث الثالث: بنية الفعل في صيغة المضارع والأمر

أولا: بنية العل الأجوف في صيغة المضارع

يبنى المضارع من الماضي الأجوف على أوزان ثلاثة (يفعُل ويفعَل ويفعِل) وتجري التغيرات على البنية الفعلية لتوافق هذه الصيغ على الصورة الآتية:

- **وزن (يفعُل)**: ويأتي من الماضي معتل العين بالواو مفتوحة أو مضمومة على وزن (فعَلَ وفعُلَ).

فما كان ماضيه مفتوح العين لا يكون إلا واويا، نحو: ماج يموج، وذاب يذوب، عاد يعود، قال يقول، ساد يسود. ولم يشذ منه شيء إلا لفظتان وهما طاح يطيح وتاه يتيه[5]. والأفعال التي من

[1] ابن جني، أبو الفتح عثمان (1954): المنصف في شرح كتاب التصريف للمازني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، دار إحياء التراث القديم، ط1، ص259. والاستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب، 3/ 95.

[2] المرجع نفسه، 3/ 98. وينظر: سيبويه: الكتاب344/4.

[3] البكوش، الطيب: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص141.

[4] عبابنة، يحيى: بنية الفعل الثلاثي في العربية، ص74.

[5] عبد الحميد، محمد محي الدين (1995): دروس التصريف، المكتبة العصرية، بيروت، ص162. وابن عصفور: الممتع في التصريف، 443/2.

هذا النوع هي الغالبة على الثلاثي الأجوف، فكل الأفعال التي من نوع قال (قَوَلَ)، يقابلها في المضارع (يفْعُلُ)[1].

ويرى القدماء أن الأصل في هذه الأفعال فعَلَ يَفْعُلُ، نحو: قال يَقْوُلَ، ولكن جرى على هذا النوع إعلال بالنقل[2]، ويرون أن الداعي إلى الإعلال بالقلب أو الإعلال بالقلب والنقل معا في الفعل المضارع، حسب رأي سيبويه: "أنه إذا جيء بالمضارع على الأصل، وأدخلت الفتحة والضمة والكسرة على الياء والواو مع كثرة الواو والياء ثقل ذلك عليهم، ففروا من أن يكثر هذا في الاستعمال اللغوي، فكان الحذف والإسكان أخف عليهم"[3]. قال أبو عثمان المازني: "وإذا قلت يفْعَلُ من قُلْتُ لزمه يَفْعُلُ وإذا قلتَ يَفعَلُ من بِعتُ لزمه يَفْعِلُ"[4]. وقال المبرد: "فإذا قلت يفعل فما كان من بنات الواو فإن يفعل منه يكون على يفعُلُ كما كان قَتَلَ يقتُلُ، ولا يقع على خلاف ذلك، لتظهر الواو. وذلك قولك: قال يقول. وجال يجول. وعاق يعوق. وكان يعْوُقُ ويجْوُلُ مثل يقْتُلُ"[5].

وقال الاستراباذي: "كل أجوف من باب فَعَلَ تسكن عينه بقلبها ألفًا وجب تسكين عين مضارعه ونقل حركته إلى ما قبله، نحو: قال يقول، وباع يبيع، وطاح يطيح، والأصل يطْوِحُ"[6]. فالاستراباذي يرى أن الواو والياء إذا تحركتا وسبقتا بحرف ساكن ليس من الواجب قلبهما؛ لأنهما خفيفتان. ولكن في صيغة المضارع من الأجوف سكّنت عين المضارع ونقلت الحركة إلى الحرف الساكن قبلها، للتنبيه على البنية الأصلية، نحو: قال يقول وباع يبيع... ويشترط أن يكون الساكن الذي تنقل إليه الحركة متحركا في الأصل فلذلك لم ينقل من نحو: قاول وبايع وقوَّل وبيَّع، ونقل في أقام ويقيم[7].

ويرى بعض المحدثين أن التغير في بنية المضارع الأجوف يكون بإدغام الواو في حركتها إذا سبقت بحرف ساكن، فتطيلها، نحو: أقْوُلُ = أقُولُ[8]. ويفسر أحمد كشك تغير بنية مضارع

---

[1] البكوش، الطيب: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص140.

[2] والإعلال بالنقل هو نقل حركة حرف العلة الواو والياء إلى الساكن الصحيح قبلهما، مع بقاء الحرف المعتل إن الحركة تجانسه، وقبله حرفا يجانسها إن كانت تغايره، وإذا كان حرف العلة ألفا فلا يحصل فيه مثل هذا الإعلال، لأن الألف خفي ساكن لا يقبل الحركة.

[3] سيبويه: الكتاب، 4/ 345.

[4] ابن جني: المنصف، 245/1.

[5] المبرد (1994): المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، مطبوعات لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة،234/1.

[6] الاستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب، 114/3.

[7] المرجع نفسه، 145/3.

[8] البكوش، الطيب: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص141.

الأجوف بأنه يقوم على إضافة مقطع قصير، وتحويل المقطع الثاني إلى مد يجانس حركة الصيغة. يقول: "إن الماضي إذا كان مكونا، من مقطعين أولهما من النوع (ص ح ح) وثانيهما من النوع (ص ح)، فإن المضارع يأتي مكونا من ثلاثة مقاطع أولهما وثالثهما من النوع (ص ح)، وثانيهما من النوع (ص ح ح) مع تراوح في حركة المقطع الثاني بين الفتح والضم والكسر"[1].

ويرى عبد الصبور شاهين أنه تجتمع في هذه الصيغ حركات صيغة المضارع وحركات البنية الأصلية المتمثلة في عين الفعل الأجوف، فيحدث تضارب بين هذه الأصوات، يراه المحدثون بعين تختلف عن نظرة القدماء. فالفعل قام مثلا مضارعه يقْوُم، ثم يتحول إلى يقُوم وذلك بإسقاط الواو شبه الحركة لكراهة اجتماع الواو مع الضمة فتبقى الضمة وحدها مما يسبب خللا في بناء الكلمة وزنا ومقطعا، فيكون التعويض بمد صوت الضمة، وكذلك في الفعل باع يبيع، حيث يعوض عن سقوط الياء بمد حركة الكسرة... والسبب أنه يُكره تتابع أصوات اللين في اللغة، في صورة حركة ثنائية على هذا النحو، فتتخلص منه بتوحيد الحركة لتصبح فتحة أو كسرة، أو ضمة طويلة. هذا من الناحية الصوتية. أما من الناحية المقطعية فإن المقطع العربي يتكون من حالة الحركة الثنائية من حركات فقط، وهو ما يتفق مع خصائص المقطع العربي.

ويرى "زيد القرالة" أن التغير في بنية الفعل هو من سبيل المماثلة بين الأصوات المتقاربة صفة ومخرجا، حيث تماثل شبه الحركة (الواو) في الفعل يقُوم حركة الضمة لتنتج عن هذه المماثلة تعاقب لحركتين متماثلتين فتتشكل الحركة الطويلة.

والتحليل المقطعي لبنية الفعل يكون كالآتي:

(قال) qααlα ق ـَـــ / ص ح ح/ ل ـَ / ص ح.

يَقالُ yαqααlu ي ـَ / ص ح / ق ـَـــ / ص ح ح/ ل ـُ / ص ح.

عند تصريف الفعل وفق باب المضارع (فَعَلَ يَفْعُلُ) تنتقض بنيته المقطعية لتشكل مقاطع مرفوضة فتعود الواو شبه الحركة التي حذفت من بنية الماضي لتصبح:

يَقْوُلُ yαqwulu ي ـَ ق / ص ح ص / و ـُ / ص ح / ل ـُ / ص ح /.

يتشكل المقطع من الحركة المزدوجة الصاعدة (الواو المضمومة) ويكون التخلص منها بالمماثلة الراجعة بين الحركة وشبه الحركة لتتحول بموجبها الواو شبه الحركة إلى ضمة فتصبح البنية المقطعية على هذا النحو:

يَقولُ yαquulu ي ـَ / ص ح / ق ـُــــُ / ص ح ح/ ل ـُ / ص ح.

[1] كشك، أحمد: من وظائف الصوت اللغوي محاولة لفهم صرفي ونحوي ودلالي، دار غريب، القاهرة، ط2، ص34.

وصيغة (يفعُلُ) من مضموم العين في الماضي (فَعُلَ) فلا يكون إلا واويا، نحو طال يطول. بضم العين على قياس نظيرها من الصحيح. لم يشذ من ذلك شيء[1]. ويرى القدماء أن أصل (يطول: يطْوُلُ). وأن هذه الصيغة جرى عليها ما جرى على الصيغتين (يقول ويبيع). يقول ابن جني: "لما كان أصل الماضي من هذه ونظائرها إنما هو (قَوَمَ وبَيَعَ وخَوِفَ وهَيِبَ وطَوُلَ) فقُلِبْنَ ألفات لتحركهن في الأصل وانفتاح ما قبلهن الآن. فلما جاء المضارع أعلوه إتباعا للماضي لئلا يكون أحدهما صحيحا والآخر معتلا. فنقلوا الضمة والكسرة من الواو والياء إلى ما قبلهما وأسكنوهما فصار يقول ويبيع ويطول"[2].

وللمحدثين تفسير آخر للتغير الحاصل في بنية الفعل حيث يشيرون إلى "تماثل الحركة في مثل: طَوُلَ وهيِبَ وذلك بقلب الضمة فتحة في الأولى وقلب الكسرة فتحة في الثانية وبذلك يصبح بناء الكلمة على النحو التالي: طَوَلَ وهَيَبَ وفي هذه الحالة تقع أشباه الحركات بين حركات متماثلة مما يؤدي إلى سقوطها فتلتقي الحركات القصيرة المتماثلة لتشكل حركات طويلة: طُول، طوَل، طال – هيِب، هيَب، هاب"[3].

– **وزن (يفعِل)**: ويأتي من الماضي معتل العين بالياء المفتوحة على وزن (فعَل). فلا يكون إلا يائيًّا، نحو: طاب يطيب، وعاش يعيش، وباع يبيع، ومال يميل. ولم يشذ منه شيء[4].

ويرى القدماء أنه لا يأتي من الأجوف اليائي من وزن فعَل إلا على يفعِل. يقول المبرد: "وإذا قلت يفعل في فعَل من الياء كان على يفعِل كما كان ضرب يضرب. ولم يبْنَ على غير ذلك. لتسلم الياء. لتسلم الياء. وذلك قولك باع يبيع وكال يكيل فأسكنت الياء من الأصل من قولك يَبْيِعُ ويَكْيِلُ"[5].

ويفسر القدماء هذا التغير في بنية الفعل من يبِيع إلى يَبْيِعُ باتباع الفرع للأصل، فاعتل البناء في المضارع لاعتلاله في صيغة الماضي. يقول ابن جني: "وهذه الصيغ لا توجب إعلالاً؛ لأن الواو والياء إذا سكن ما قبلهما جرتا مجرى الصحيح. ولكن لما كان أصل الماضي من هذه ونظائرها إنما هو (قَوَمَ وبَيَعَ) اعتلت العينات لتحركهن وانفتاح ما قبلهن فسُلبن ما فيهن من الحركات هربا من جمع المتجانسات فقلبن ألفات لتحركهن وانفتاح ما قبلهن الآن. فلما جاء

[1] عبد الحميد محمد محي الدين: دروس التصريف، ص162. وابن عصفور: الممتع في التصريف، 443/2.
[2] ابن جني: المنصف، 248/1.
[3] القرالة، زيد خليل: الحركات في اللغة العربية– دراسة في التشكيل الصوتي، ص87.
[4] عبد الحميد، محمد محي الدين: دروس التصريف، ص162. وابن عصفور: الممتع في التصريف، 443/2.
[5] المبرد: المقتضب، 234/1.

المضارع أعلوه اتباعا للماضي لئلا يكون أحدهما صحيحا والآخر معتلا. فنقلوا الضمة والكسرة من الواو والياء إلى ما قبلهما وأسكنوهما فصار يقول ويبيع"[1].

ويرون أن الإعلال في هذه الصيغ مطرد وهو كما يصفونه إعلال بالنقل والتسكين، حيث نقلت حركة حرف العلة – الضمة والكسرة – إلى الساكن الصحيح قبله، فحصل في صيغة المضارع إعلال بالنقل فقط[2].

وكذلك يرى المحدثون في هذه الأفعال على نحو ما ذكرنا في الفعل (قال يقول) من تغير في بنية الفعل، فهو قائم على سقوط شبه الحركة أو مماثلتها للحركة المجاورة[3].

وتظهر التغيرات الصوتية في النماذج السابقة على النحو الآتي:

(باع) baaqa ب ـَـَ / ص ح ح/ ع ـَ / ص ح.

يَبَاعُ yabaaqu ي ـَ / ص ح / ب ـَـَ / ص ح ح/ ع ـُ / ص ح.

عند تصريف الفعل وفق باب المضارع (فعَل يفعِل) تنتقض بنيته المقطعية لتشكل مقاطع مرفوضة صوتيًّا فتعود الياء شبه الحركة التي حذفت من بنية الماضي لتصبح:

يَبْيِعُ yabyiqu ي ـَ ب / ص ح ص / ي ـِ / ص ح / ع ـُ / ص ح /.

يتشكل مقطع مكون من الحركة المزدوجة الصاعدة (الياء المكسورة)، ويكون التخلص منها بالمماثلة الراجعة بين الحركة وشبه الحركة لتتحول بموجبها الواو شبه الحركة إلى كسرة فتصبح البنية المقطعية على النحو الآتي:

يَبيعُ yabiiqu ي ـَ / ص ح / ب ـِـِـ / ص ح ح/ ع ـُ / ص ح.

ويعترض "فوزي الشايب" على رؤية القدماء حول هذه الأفعال، فيقول: "وأما الإعلال بالنقل فقط، والذي يمثلون له عادة بـ يقول ويبيع ونظائرهما، فهذان يعتقد القدماء أن أصلهما يقْوُلُ ويَبْيِعُ، ثم نقلت حركة حرف العلة إلى الصحيح الساكن قبله وبقيت العين على حالها! والقول بأن الأصل في هذين الفعلين ونظائرهما هو سكون الفاء، مرفوض، والقول بنقل الحركة من أصل لآخر مرفوض أيضا... أي أن الأصل فيها تتابع أربعة مقاطع قصيرة، وقعت فيهما الواو والياء بين

[1] ابن جني: المنصف، 248/1.

[2] حجي، عبد الحق أحمد محمد: الإعلال في كتاب سيبويه في هدى الدراسات الصوتية الحديثة، ص64.

[3] البكوش، الطيب: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص141. وكشك، أحمد: من وظائف الصوت اللغوي، ص34. وشاهين، عبد الصبور: المنهج الصوتي للبنية العربية، ص199. والقرالة، زيد خليل: الحركات في اللغة العربية، ص84.

حركتين، فضعف مركزهما، فسقطتا، فتشكل من الحركتين اللتين تكتنفانها حركة طويلة، فمن يَقُوْلُ إلى يَقُول ومن يبِيعُ إلى يَبِيعُ"[1].

واعتراض "فوزي الشايب" هذا مردود عليه، إذ أتى بتفسير غير دقيق، ونرد عليه بأن افتراض صيغة المقاطع الأربعة لا دليل عليه وبخاصة أن نظرائها من الأفعال لم تأت بهذه الصيغة، نحو: ذَهَبَ يَذْهَبُ وليس يَذَهَبُ. فالتسكين دليله واضح ومستعمل في اللغة، أما التحريك بالمقاطع الأربعة فلا مثال عليه.

وردّ "أبو أوس الشمسان" على "فوزي الشايب" معلقا، بقوله: "ونجده لم يوفق في أنه يعيب على الصرفيين القول بثلاثية الفعل الأجوف، وأن ذلك أصل تاريخي. حين يقولون إنّ (قال) في الأصل (قول) وقوله غير صحيح فهم لا يزعمون أن قَوَلَ قد استعمل من قبل، بل هو فرض نظري، بنوه على معطيات وصفية، وهو تحقق الأصل الثالث في تصاريف مادة الفعل الأجوف"[2].

– **وزن (يفعَل)**: أما البناء على صيغة (يَفْعَلُ) فيأتي من الماضي معتل العين بالواو أو الياء المكسورتين على وزن (فَعِلَ). نحو: خَوِفَ يَخافُ، وهَيِبَ يَهابُ، وعَوِرَ يَعْوَرُ، وغَيِدَ يَغْيَدُ، هَيِفَ يَهْيَفُ. ولم يشذ من ذلك شيء إلا لفظتان وهما (متَّ تَموتُ ودِمْتَ تَدومُ) فجاء مضارعهما على (يفعُلُ) بضم العين. على أنه يمكن أن يكون هذا من تداخل اللغات[3].

ويرى القدماء أن الأجوف مكسور العين في الماضي يأتي المضارع منه مفتوح العين لزامًا، قال المازني: "وأما يفْعَلُ من خِفْتُ وهِبْتُ فإنك تقول فيه (يَخافُ ويَهابُ) لأن فَعِلَ يلزمه يَفْعَلُ" [4].

وقال سيبويه: "وأما يفعَلُ من خِفْت وهِبْت فإنه يخاف ويهاب، لأن فَعِلَ يلزمه يَفْعَلُ وإنما خالفتا يزيد ويبيع لأنهما لم تعتلا محولتين، وإنما اعتلتا من بنائهما الذي هو لهما في الأصل"[5].

ويفسر القدماء هذا التغير بأن الاعتلال في بنية الفعل المضارع جاء لاعتلال البنية في الماضي. أي إذا كانت حركة المعتل في صيغة المضارع فتحة في الأصل نحو: يَخَافُ ويَهَابُ، الأصل يَخْوَفُ ويَهْيَبُ، تنقل الفتحة من حرف العلة إلى الساكن الصحيح قبله، ثم يُقْلَبُ حرف العلة

[1] الشايب، فوزي (1986): من مظاهر المعيارية في الصرف العربي، مجمع اللغة العربية الأردني، العدد30، ص90.

[2] الشمسان، أبو أوس إبراهيم (2016): وقفات مع فوزي الشايب في نقده للصرف العربي، مجلة الجزيرة، العدد30.

[3] عبد الحميد، محمد محي الدين: دروس التصريف، ص162. وابن عصفور: الممتع في التصريف، 443/2.

[4] ابن جني: المنصف، 246/1.

[5] سيبويه: الكتاب، 342/4.

– الواو أو الياء– ألفًا لتحركه في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن، فحصل في صيغة المضارع إعلال بالنقل وبالقلب، وإنما حمل إعلال المضارع هنا على إعلال الفعل الماضي[1].

يقول ابن جني: "أصل (يخاف ويهاب: يخوَف ويهيَب) فأرادوا الإعلال فنقلوا الفتحة إلى الخاء والهاء فصارا في التقدير يخْوَفُ ويَهْيَبُ، ثم قلبوا والواو والياء ألفين لتحركهما في الأصل وانفتاح ما قبلهما الآن، ولأنهما قد اعتلتا ضرورة في خاف وهاب. هذا هو الذي عليه حذاق أهل التصريف"[2].

فإن كانت الياء والواو قبلهما فتحة اعتلت وقلبت ألفًا ولم يجئ من الواوي يفعِل بالكسر، أما طاح يطيح وتاه يتيه فهما (فَعِلَ يَفْعِلُ) من الأجوف الواوي، نحو حَسِبَ يحْسِبُ من الصحيح..."[3]. أما الأفعال التي لم تعل في المضارع فلعدم اعتلالها في الماضي، نحو عَوِرَ يعْوَرُ. يقول الاستراباذي: "إن لم يسكن في الأصل لم يسكن في الفرع أيضا أفلذا صح العين في عَوِرَ واعْوَر ويَعْوَر واسْتَعْوَر ويسْتَعْوِر، فإذا نقلت الحركات إلى ما قبل الواو والياء نظر: فإن كانت الحركة فتحة قلبت الواو والياء ألفا... وإن كانت كسرة أو ضمة لم يمكن قلبهما ألفًا، لأن الألف لا تلي إلا الفتح، فيبقيان بحالهما؛ إلا الواو التي كانت مكسورة فإنها تقلب ياء؛ لصيرورتها ساكنة مكسورا ما قبلها نحو يطيح وأصله يَطْوِح ويقيم وأصله يُقْوِمُ. فعلى هذا تقول: يخاف ويهاب ويقوم ويبيع ويطيح ويُقيم"[4].

ومما لا شك فيه أن الألف لا تأتي بعد فتحة لأنها عبارة عن فتحة طويلة، ولكن القدماء درجوا على معاملة أصوات المد على أنها بمنزلة الصوامت تُسبق بحركات من جنسها وهذا غير صحيح.

ويرى الطيب البكوش أنه لا يقع الإدغام – خلافا للعادة – إذا كان الفعل على وزن فعِل يفعَل مثل جَوِفَ يَجْوَفُ. فلا يقال يَجَاف وذلك حتى لا تختلط الصيغة بفَعَلَ يَفْعَلُ (نال ينال). لذلك يقف العمل بالقاعدة الصوتية اجتنابا للالتباس ولا سيما أن هذه الأفعال قليلة عددًا واستعمالا"[5]. وهذا يوافق ما ذكره القدماء من قولهم: "– للَّبس بباب يَخافُ – يعني أنه لم يعلا بإعلال ماضيهما مع أن الماضي أصل المضارع، وذلك بأن يقال: إن الواو والياء متحركان وما قبلهما في تقدير

[1] الحجي، عبد الحق أحمد محمد: الإعلال في كتاب سيبويه في هدي الدراسات الصوتية الحديثة، ص64. وسيبويه: الكتاب، 342/4.

[2] ابن جني: المنصف، 248/1.

[3] حجي، عبد الحق أحمد محمد: الإعلال في كتاب سيبويه في هدى الدراسات الصوتية الحديثة، ص223.

[4] الاستراباذي: شرح الشافية، 145/3.

[5] البكوش، الطيب: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص142.

الفتح بالنظر إلى الأصل الذي الماضي فيقلبان ألفا، فيقال: يَقَام ويَبَاع وذلك لأنه لو أُعلا لا لتبسا بباب يخاف"[1].

والقياس في صوغ المضارع أن يأتي على النحو الآتي: (قال يَقال) و(باع يَباع) و(خاف يَخاف) ومن الباب الأول والثاني لمخالفة النظام المقطعي وذلك على الصورة الآتية:

(خَوِفَ) xαwifα خ ـَ / ص ح / و ـِ / ص ح / ف ـَ / ص ح.

تتغير الحركة في المقطع الثاني من كسرة إلى فتحة وفق قانون المماثلة على هذا النحو:

(خَوَفَ) xαwαfα خ ـَ / ص ح / و ـَ / ص ح / ف ـَ / ص ح.

تسقط الواو شبه الحركة لوقوعها بين حركتين متماثلتين لتصبح البنية:

خاف xααfα خ ـــَ / ص ح ح / ف ـَ / ص ح.

وعند البناء على صيغة المضارع من يفعَلُ لا تغير يحصل على البنية لعدم التعارض بين أصوات الصيغة وأصوات البناء، فيأتي المضارع على: (خاف يخاف)

يَخافُ Yαxαwαfu ي ـَ / ص ح / خا / ص ح ح / ف ـُ / ص ح.

ثانيا: بنية الفعل في صيغة الأمر

إن التغير الحاصل في بنية الفعل عند تصريفه إلى صيغ الأمر هو إعلال بالقلب كما يرى القدماء، نحو: قُمْ وبِعْ: اقْوُم وابيِعُ، حصل فيهما إعلال بالنقل والحذف معا، حيث نقلت حركة الواو إلى الحرف الساكن الصحيح قبلها، فاستغني عن همزة الوصل، وسكنت الواو بعد نقل حركتها فالتقى ساكنان الواو والميم، فحذفت الواو وهذا إعلال بالحذف[2]. ويفسرون هذه التغيرات بنقل حركة العين إلى ما قبلهما فتحرَّك، وذهبت همزة الوصل لأنها إنما أُتي بها لأجل الساكن، فزالت بزوال السكون. ثم سكّنوا الآخر وحذفوا حرف العلة لالتقاء الساكنين[3]. وعلى هذا القول بعض الاعتراض، حيث تتشكل بنية فعل الأمر من بنية الفعل المضارع بحذف حرف المضارعة، وبذلك يتحول بناء الفعل (يقول إلى قُول) كما يظهر في التحليل الصوتي:

يَقُولُ Yαquulu ي ـَ / ص ح / ق ـــُ / ص ح ح / ل ـُ / ص ح.

قُول quul ق ـــُ ل/ ص ح ح ص.

[1] الاستراباذي: شرح الشافية، 145/3.

[2] ينظر: الحجي، عبد الحق أحمد محمد: الإعلال في كتاب سيبويه في هدى الدراسات الصوتية الحديثة، ص60.

[3] ابن عصفور: الممتع في التصريف، 449/2.

فيتكون البناء من مقطع طويل مغلق والذي تميل اللغة إلى تقصيره فيصبح: قُلْ qul ق ـُ ل/ ص ح ص.

وفسر ابن يعيش الجزم بحذف حرف العلة بقوله: "ثم حذفت حرف المضارعة، لأن المواجهة تغني عن حرف الخطاب، ولئلا يشبه لفظ الأمر لفظ الخبر، فجئت بهمزة الوصل، لكون ما بعد حرف المضارعة، وهي القاف مثلا، فصار "اقْوُمْ"، فأرادوا إعلاله، حملا على الماضي، لتجري الأفعال على منهاج واحد في الصحة والإعلال، فنقلوا الضمة من عينه إلى فائه، فحصلت الغنية عن همزة الوصل، بحركة الفاء، فحذفت، فصار "قُوْمْ". فحذفوا الواو لسكونها وسكون الميم بعدها، فصار "قُمْ" وكذلك نظائره نحو "قُلْ" و"بِعْ[1].

ومن المحدثين من يرى أن الأمر من يقوم قُومْ ومن يبيع بِيعْ ومن يخاف خَافْ. فيتشكل مقطع طويل مقفل من نوع ص ح ح ص، وهو مكروه عربيا، لا تجيزه العربية إلا في الوقف وإلا في باب شابَّة وصلا... وعليه، فإذا ما تكوَّن المقطع الطويل من دون تحقق هذين الشرطين، تعمد العربية إلى اختزال الحركة، فتحول المقطع من طويل إلى متوسط، فتتحول الأفعال من قُومْ إلى قُمْ، ومن بِيعْ إلى بِعْ، ومن خَافْ إلى خَفْ، وهكذا[2].

النتائج:

- إن كثيرا من التغييرات الصوتية سببها الصيغ الصرفية، وذلك بغرض التجانس الصوتي بين أصوات الكلمة الواحدة.
- يحدث هذا الغير الصوتي في الفعل المعتل الأجوف في صيغة الماضي والمضارع والأمر
- يرى القدماء أن الإعلال في هذه صيغ المضارع الأجوف هو إعلال مطرد، كما وصفوه بأنه إعلال بالنقل والتسكين، حيث نقلت حركة حرف العلة – الضمة والكسرة – إلى الساكن الصحيح قبله، فحصل في صيغة المضارع إعلال بالنقل فقط. في حين يرى المحدثون أن التغير في بنية الفعل، قائم على سقوط شبه الحركة أو مماثلتها للحركة المجاورة.
- فعل الأمر المشتق من الثلاثي الأجوف يكون بحذف حرف العلة وإبقاء حركة من جنس الحرف المحذوف للدلالة عليه، وكأن هذه الحركة قد عوضت عن الحرف المحذوف.

[1] ابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، المكتبة العربية بحلب، ط1، 1393هـ – 1973م، ص348، 349.

[2] الشايب، فوزي (1986): من مظاهر المعيارية في الصرف العربي، مجمع اللغة العربية الأردني، العدد30، ص90.

قائمة المصادر والمراجع:

- الاستراباذي، نجم الدين محمد بن الحسن الرضي (1982): شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محي الدين، مطبعة حجازي، مصر.
- استيتية، سمير شريف (2012): علم الأصوات النحوي، دار الأمل، الأردن، ط1.
- أنيس، دكتور إبراهيم: الأصوات اللغوية، القاهرة، مكتبة نهضة مصر، (د. ط).
- برجشتراسر (1982): التطور النحوي للغة العربية، أخرجه وصححه وعلق عليه رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض.
- بركة، بسام: علم الأصوات العام أصوات اللّغة العربية، بيروت: مركز الإنماء القومي.
- بروكلمان، كارل (د.ت): فقه اللغات السامية، ترجمة: رمضان عبد التواب، مطبوعات جامعة الرياض، ص5453.
- البعلبكي، رمزي (1981): الكتابة العربية والسامية، دار العلم للملايين، بيروت، ط1.
- البكوش، الطيب (1992): التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، المطبعة العربية، تونس، ط3.
- بوبو، مسعود: دراسات في فقه اللغة، كلية الآداب، جامعة دمشق، مطبعة أبي حيان، دمشق، 1403ـ 1404هـ 1983ـ 1984م.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان (1999): الخصائص، تحقيق محمد علي النجار: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان (2007): سر صناعة الإعراب، تحقيق محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان (1954): المنصف في شرح كتاب التصريف للمازني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، دار إحياء التراث القديم، ط1.
- الحجي، عبد الحق أحمد محمد: الإعلال في كتاب سيبويه، سلسلة الدراسات الإسلامية.
- دمشق، 1403ـ 1404هـ 1983ـ1984م.
- الحريري، أبو محمد القاسم بن علي (516هـ): درة الغواص في أوهام الخواص، مطبعة الجوائب، إستانبول، 1299هـ.
- حسنين، صلاح الدين (1988): المدخل إلى دراسة علم الأصوات، دار الاتحاد العربي للطباعة.

- الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن (1964م)، (379هـ): لحن العوام، تحقيق رمضان عبد التواب، مكتبة العروبة، القاهرة.
- الزمخشري، أبو القاسم محمد بن عمر (د.ت): المفصل في علوم اللغة العربية، دار الجيل والتوزيع والطباعة، بيروت.
- ابن السرّاج، أبوبكر محمد (1965): الموجز في النحو، تحقيق محمد الشويمي وآخرين، مطابع بدران وشركاه، بيروت.
- ابن السكيت (1956): إصلاح المنطق، تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون، القاهرة.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (2014): الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط5.
- شاهين، عبد الصبور (1980): المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، الرسالة، بيروت.
- الشايب، فوزي حسن (1986): من مظاهر المعيارية في الصرف العربي، مجمع اللغة العربية الأردني، العدد30.
- ظاظا، حسن (1971): الساميون ولغاتهم، دار المعارف، مصر.
- عبابنة، يحيى (2010): بنية الفعل الثلاثي في العربية والمجموعة السامية الجنوبية، أبو ظبي، دار الكتب الوطنية، ط1.
- عبد التواب، رمضان (1982): بحوث ومقالات في اللغة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1.
- عبد التواب، رمضان (1983): التطور اللغوي مظاهره وقوانينه وعلله، ط1، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض.
- عبد الجليل، عبد القادر (1998): علم الصرف الصوتي، دار أزمنة، الأردن.
- عبد الحميد، محمد محي الدين (1995): دروس التصريف، المكتبة العصرية، بيروت.
- عبده، داوود (2010): دراسات في علم الأصوات العربية، ط1، دار جرير.
- ابن عصفور (1391هـ 1971م): المقرب، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، ط1، مطبعة العاني، بغداد.
- ابن عصفور: الممتع في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، ط3، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- فارس، فائز (1987): اللغة العبرية، ط1مؤسسة الرسالة، بيروت.

- الفراهيدي، الخليل بن أحمد (1988): العين، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، منشورات مؤسسة الأعلمي، بيروت، لبنان.
- فليش، هنري: العربية الفصحى دراسات في البناء اللغوي، تعريب وتحقيق عبد الصبور شاهين.
- القرالة، زيد خليل (2004): الحركات في اللغة العربية، ط1، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن.
- كشك، أحمد: من وظائف الصوت اللغوي محاولة لفهم صرفي ونحوي ودلالي، ط2، دار غريب، القاهرة.
- المبرد (1994): المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، مطبوعات لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة.
- هبو، أحمد أرحيم (1987): المدخل إلى اللغة السريانية وآدابها، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية.
- وافي، علي عبد الواحد (د.ت): اللغة والمجتمع، ط2، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- وافي، علي عبد الواحد (د.ت): علم اللغة، ط7، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، الفجالة القاهرة.
- ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي الموصلي (1988): شرح الملوكي في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، ط2، دار الأوزاعي، بيروت.

المجلات العلمية:

- الشمسان، أبو أوس إبراهيم (2016): وقفات مع فوزي الشايب في نقده للصرف العربي، مجلة الجزيرة، العدد 30.